

مصر: يجب إسقاط أحكام الإدانة الصادرة بحق زياد العليمي وآخرين والإفراج عنهم فوراً

19 نوفمبر 2021

على السلطات المصرية إسقاط إدانة زياد العليمي وحسام مؤنس وهشام فؤاد وآخرين في القضية رقم 2021/957، وضمان الإفراج الفوري وغير المشروط عنهم، قالت اللجنة الدولية للحقوقيين اليوم.

في 17 نوفمبر 2021، أدانت محكمة أمن الدولة طوارئ المصرية النائب السابق بالبرلمان والمحامي الحقوقي، زياد العليمي، والصحفيين والسياسيين، حسام مؤنس وهشام فؤاد واثنين آخرين بسبب "نشر أخبار كاذبة من شأنها إضعاف هيبة الدولة والإضرار بأمنها القومي." كما حكمت عليهم بالسجن لمدة خمس سنوات وأربع سنوات وثلاث سنوات على التوالي، وغرامة قدرها 500 جنيه مصري (32 دولار أمريكي) لكل منهم.

لقد كان العليمي ومؤنس وفؤاد تحت الحبس الاحتياطي منذ يوليو 2019 في علاقة بقضية جنائية مختلفة -القضية رقم 2019/930- المعروفة أيضًا باسم "قضية تحالف الأمل"، والتي تضمنت تهمة "مساعدة وتحريض منظمة إرهابية لتحقيق أهدافها"، و"نشر أخبار كاذبة على وسائل التواصل الاجتماعي لإثارة الفتنة والإطاحة بالحكومة" ولا تزال هذه التهم قائمة ضدهم.

"إن محاكم الرئيس السيسي تواصل سحق المعارضة وإسكات المحامين والصحفيين والنشطاء وكل من يشتبه بمعارضته للحكومة"، قال سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باللجنة الدولية للحقوقيين. "وبذلك تم تحويل مصر إلى دولة بوليسية لا مجال فيها لأي أصوات معارضة."

على الرغم من أن مصر قد أعلنت رفع "حالة الطوارئ" في 25 أكتوبر 2021، إلا أن محاكم أمن الدولة طوارئ - التي تُحال إليها القضايا الناتجة عن تطبيق قوانين الطوارئ - لا زال بإمكانها النظر في القضايا المحالة إليها.

يجدر الذكر بأن أحكام هذه المحاكم نهائية وغير قابلة للاستئناف، في انتهاك صريح للحق في محاكمة عادلة بموجب القانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

"تم رفع حالة الطوارئ على الورق فقط، لأنه من خلال الاعتقالات التعسفية والاختفاء القسري والمحاكمات الصورية أمام محاكم أمن الدولة طوارئ وكذلك الاستخدام التعسفي لإجراءات مكافحة الإرهاب، فإن الرئيس السيسي يقوم بفرض حالة طوارئ غير معلنة"، أضاف بنعربية.

في 11 فبراير 2021، دعا خبراء الأمم المتحدة السلطات المصرية إلى إزالة اسم العليمي من "قائمة الإرهاب"، ووقف إساءة استخدام سلطات "مكافحة الإرهاب" بشكل ممنهج، في انتهاك للقانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

على الرغم من طلب خبراء الأمم المتحدة، فقد أيدت محكمة النقض المصرية قرارًا بإدراج زياد العليمي في "قائمة الإرهابيين"، في 14 يوليو 2021، في اليوم السابق لبدء محاكمته أمام محكمة أمن الدولة طوارئ.

تكرر اللجنة الدولية للحقوقيين، دعوتها -إلى جانب منظمات حقوقية أخرى- مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لإنشاء آلية لرصد حالة حقوق الإنسان في مصر وإعداد تقارير بهدف إرساء المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في البلاد، بما في ذلك تحت مسمى "مكافحة الإرهاب".